

أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

ملخص تنفيذي

تنفيذ

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة



مركز وفريق البحث

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة

مسيرة ثلاثة عشر عاما في مكافحة العنف في لبنان (١٩٩٧-٢٠١٠) تأسست الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة في آذار سنة ١٩٩٧ بهدف تسليط الضوء على إشكالية العنف ضد المرأة الذي يعتبر من المحرمات، والعمل على إنشاء بنية اجتماعية وقانونية للوقاية من هذه المعضلة الاجتماعية. وقد قامت الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة خلال السنوات الماضية، بتغيير نظرة المجتمع اللبناني حول إشكالية العنف ضد المرأة وكسر جدار الصمت من خلال حشد القوى المجتمعية لمناهضة الإساءة ضد المرأة. للهيئة مركزان الأول في بيروت والثاني في طرابلس.

تقوم استراتيجية الهيئة على ركيزتين أساسيتين تعملان بشكل متوازن:

(أ) الإستجابة المباشرة ومعالجة حالات العنف ضد المرأة

(ب) التخفيض والحد من عدد حالات العنف ضد المرأة من خلال رفع مستوى التوعية وبناء قوى ضاغطة باتجاه تعديل القوانين ذات الصلة

ولتحقيق أهدافها، تعمل الهيئة على أربعة محاور تتمثل كالتالي:

(أ) تقديم المساعدة المباشرة للنساء ضحايا العنف من خلال مراكز الإستماع والإرشاد

(ب) رفع مستوى الوعي حول قضايا العنف ضد المرأة من خلال المشاريع الجماعية

(ج) العمل على إحداث اصلاحات قانونية على مستوى قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات والقوانين التمييزية

(د) القيام بأبحاث ودراسات

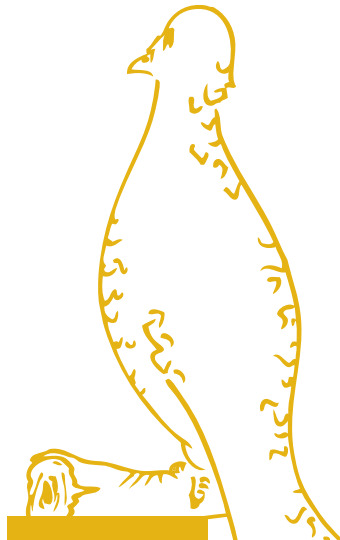
فريق البحث

د. نهوند القادري عيسى: أستاذة في الجامعة اللبنانية، إعداد البحث
سونيا الياس، رنا نجار، نسرين ناصر، ناديا فهد: فريق البحث المساعد
سارة النجار، مايا جباعي، تغريد سميري، علا فاعور، ناتالي اقليموس، الياس قطار، منال عزالدين، وسيم كاملة: فريق البحث المتطوع
محمد طراف: المعالج الإحصائي

الخلفية

يتمظهر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في أفعال وسلوكيات وأقوال وإشارات كقيلة باستيلاء أفعال أخرى تتفاعل معها بحيث يصعب حصرها والإحاطة بها، ولأنه يتغذى من ظواهر عديدة ويعود ليغذيها من جديد، كان لا بد من البحث عن المعاني التي يحملها هذا المصطلح لدى مرجعيات عديدة. عرّف صندوق الأمم المتحدة للسكان العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (١٩٩٨) على أنه: «العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيين والذي ينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل. يكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة لأنها امرأة أو يمس المرأة بصفة متفاوتة، ويتضمن فيما يتضمن الممارسات النفسية والجسدية والجنسية (التهديد، التعذيب، الاغتصاب، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها). وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية».١ وقصد الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (١٩٩٣) بمصطلح العنف ضد المرأة «أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه إيذاء بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»٢.

أمام ظاهرة تضخم المشهد الإعلامي اللبناني وتنوع وتعدد وسائله ومضامينه، وأمام تكاثر البرامج والصفحات والزوايا المخصصة للمواضيع والقضايا الاجتماعية، وفي ظل استمرار حدوث أعمال عنف بجزء كبير منها مبني على أساس النوع الاجتماعي، وفي ضوء التحركات المطالبة لعدد من منظمات المجتمع المدني للحد من أشكال التمييز التي تشجع على العنف وتسهل أمر حدوثه، كان من المفيد البحث في أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي،



أهداف التقرير



كمنت وراء رصد أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، جملة أهداف، من أبرزها:

- أولاً، الاطلاع على ما كتب بخصوص هذه المعالجة من بحوث ودراسات وتقارير ومقالات بهدف البحث عن وظيفة هذه الكتابات في أشكلة الموضوع وفي فتح آفاق جديدة له.

- ثانياً، الإضاءة على المعالجة الإعلامية بتنوعاتها وتميزاتها، لمعرفة مكان القوة ومكان الخلل ومكان المراوحة فيها، وعلاقة ذلك بالسياقات المحيطة من ناحية، وبأساليب وطرائق وآليات العمل الإعلامي المعتمدة، من ناحية ثانية.

- ثالثاً، التمييز بين تغطية الإعلام لبعض ما يجري على أرض الواقع من وقائع عنف وبين الإنتاجات الإعلامية والإبداعية المعالجة لهذا الموضوع.

- رابعاً، الذهاب أبعد من الإضاءة على أشكال المعالجة نحو مسألتها بقصد تلمس طرائق وآليات عمل إعلامية مغايرة.

وهذه المسألة كي لا تقع في منزلقات الأحكام المعيارية إدانة أو تمجيداً لا بد وأن تتوزع على الشكل التالي:

(أ) مساءلة المضامين الإعلامية بقصد تبيان ما تحمله، عن وعي أو عن غير وعي، من أفكار وآراء تمييزية تنم عن أشكال عنف مبطنة، سواء كانت لفظية أو نفسية أو معنوية أو رمزية، وتبيان العلاقة بين هذه المنمطات وبين أساليب العمل الإعلامي التي تعززها، وتلك التي تخفف منها.

(ب) مساءلة البنى والأنساق الإعلامية اللبنانية المحددة والمؤطرة لسياقات عمل الإعلاميين والإعلاميات، وتبيان مدى تداخلها مع الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ظلها.

وفي مدى مساهمته في أشكلة هذا الموضوع، أخذين بعين الاعتبار الأمور التالية :

(أ) تعدد وتنوع الجهات القائمة بالمعالجة الإعلامية، وتنوع وتعدد وتضارب أهدافها ومنطلقاتها .

(ب) ضبابية مفهومي العنف والنوع الاجتماعي، وصعوبة ربط أحدهما بالآخر لدى من يعمل تحت ضغط المشهدية والآنية والملح والسريع.

(ج) تعدد وتنوع الجهات المستقبلة لهذه المضامين الإعلامية، وبالتالي تنوع الاستراتيجيات المعتمدة من قبلها لفك رموز الرسائل والإشارات التي تحملها هذه المضامين.

المنهجية وخطوات العمل

(ج) مساءلة الإعلاميين والإعلاميات في طرائق عملهم/هن وفي الجهود المبذولة من قبلهم/ن للخروج من أسر النمطية «الجنديرية» السائدة، وفي مدى تحكمهم/ن بهامش المناورة المتاح لديهم/ن.

(د) مساءلة الجمهور المتلقي في مدى وعيه وتقبُّله لتلك المضامين، وفي مدى مساءلته لها، وفي مدى محاكاته لنمطيتها.

(هـ) مساءلة البنى الفكرية والأكاديمية والبحثية في مدى عملها على وضع موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على الأجندا البحثية، وفي مدى عملها على أشكالته وعلى تحويله موضوعاً جاذباً لأهل الإعلام.

(و) مساءلة فعاليات المجتمع المدني في مدى تفاعلها مع الباحثين من ناحية، والإعلاميين من ناحية ثانية، والقانونيين من ناحية ثالثة، لإبقاء الموضوع مطروحاً للجدل والنقاش في حقل الفضاء العام.



المنهجية

كمنت وراء هذه الأهداف جملة أسئلة مُؤرَّقة، سواء كانت على علاقة بسياق العمل الإعلامي أو بالمضامين الإعلامية أو بمنتجاتها وناقليها أو بمستهلكيها. أسئلة دفعتنا لافتراض ما يلي:

(أ) إن الإعلام كما القانون واقعان أمام إشكالية رؤية ما هو مرئي، أي رؤية العنف البادية آثاره الحسية والملموسة بالعين المجردة، أما العنف الخبيث المدمر المستولد لأشكال أخرى والذي يرتدي أشكالاً نفسية ومعنوية ورمزية فإنه غير مطروح كإشكالية تستدعي معالجات خاصة فيها الكثير من عناء البحث والتقصي.

(ب) معالجة الإعلام لموضوعات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لا تتم من منطلق وقائي لأنه غالباً ما تكون هذه المعالجة ظرفية مرتبطة بالأحداث التي تحصل، أو بما توفر.

(ج) أساليب العمل الإعلامي المحكومة بمنطق السبق الصحفي من ناحية، والإثارة، من ناحية ثانية، غدت أساليب نمطية تجارية تجرّ معها عنفاً رمزياً. هناك علاقة جدلية بين المشهدية والسر، فلولا السر لما ركبت المشهدية، والمشهدية الجموحة تعزز السر وتعيد إليه الاعتبار. أضف إلى ذلك، إنَّ الأسلوب الإعلامي المسرح الجاذب للجمهور العريض وبالتالي للمعلن يوظف الكلام من ناحية، للتنفيس عن العنف، ويوظفه من ناحية ثانية، لتعنيف الذات من خلال تعريتها، ومن ناحية ثالثة، لتجهيل الفاعل وتسخيف الموضوع.



(ث) يضيع الكلام في الإعلام عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بسبب التداخل بينه وبين العنف المبني على أساس الفروق الطبقية والمعيشية والمناطقية والمذهبية. وما يرد في المضامين الإعلامية وما يغيب خير مُعبر عن ذلك العنف الذي تحمله الذهنية الاجتماعية المُعنفَة للمرأة المُعنفَة لا سيما المُغتصبة والمُتحرش بها. كذلك، إنَّ خصوصية المجتمع اللبناني الذي تتعايش فيه أساليب الحياة الحديثة وما تحمله من بذور عنف مخمليّة، مع أساليب الحياة التقليدية وما تحمله من تقسيم وتنميط للأدوار يشعرون العنف ويحوّله إلى مجرد عمل طبيعي، وهذا ما يجعل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي عنفاً مركباً مستنداً إلى ذهنية اجتماعية محكومة بالعنف المزدوج بوجهيه الحداثي والتقليدي.

إدارة هذه الفرضيات كان لا بدّ من اعتماد المنهج التحليلي التفكيكي للخطاب الإعلامي، في ضوء المقاربة البنائية التي تُظهر: أنّ العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لا يشكّل بذاته مشكلة اجتماعية، إنّما ديناميّة الأقطاب الاجتماعيّة الفاعلة هي التي توجد الشروط التي تسمح بانبثاق وتطور هذه المشكلة. ذلك يستدعي الإلتفات إلى الأمور التالية:

- (أ) كيف عمل الباحثون/ات على أشكّلة موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؟
- (ب) كيف ترددت أصداء هذه الأشكّلة في أوساط المنظمات والجمعيات المعنيّة بالموضوع؟
- (ج) كيف تفاعلت هذه الأشكّلة مع الإعلام وكيف انعكست على طرائقه وأساليبه في العمل؟

خطوات العمل

لإنجاز هذا العمل شكّل فريق من طلاب/طالبات، معظمهم متطوعين/ات من الجامعة اللبنانية وتمّ تدريبه على المفاهيم التي سيتضمّنُها الموضوع، وتحسيسه على مكامن العنف المبطن والمخفية، متولياً القيام بالخطوات التالية:

(أ) مراجعة ما كتب بخصوص موضوع التغطية الإعلامية لقضايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. إذ تمّ رصد ٤٩ مساهمة موزّعة على لغات ثلاث: العربية تضمّنت ٢٢ مساهمة وفرنسيّة ١٧ مساهمة، والإنكليزيّة ١٠ مساهمات. شملت المساهمات كتباً ودراسات وتقارير وتحقيقات ومقابلات. قاربت الموضوع جزئياً أو كلياً بشكل مباشر وغير مباشر. هذه المراجعة كانت بهدف الإطلاع على مقاربات الباحثين/ات، الكتاب/الكاتبات لموضوع التغطية

الإعلاميّة لعنوان إشكالي معقّد ومركّب (العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي)، والتباينات التي حكمت مقارباتهم/هن لهذا الموضوع والعائدة للسياقات الإعلاميّة والاجتماعيّة والقانونيّة والسياسيّة والجنديّة المتباينة بتباين المكان والزمان، كذلك الإطلاع على الإتجاهات البحثيّة المطروحة، والموقع الذي يشغله الذين/اللواتي كتبوا/كتبن (بين صحافيين- ناشطين اجتماعيين- باحثين- منظمات دوليّة ومنظمات محليّة) .

(ب) تحضير معطيات تتعلّق بالمشهد الإعلامي اللبناني والتي تضمّنت إعداد جداول بأبرز الصحف اليوميّة المكتوبة، والمجلات، ومحطات التلفزة والإذاعة، ونسب العاملين والعاملات موزّعة على الوسائل الإعلاميّة. أضف إلى ذلك، تمّ القيام بجولة على أبرز الجمعيات العاملة في لبنان لمعرفة ما أصدرته من كراسيات ودراسات بخصوص الموضوع المطروح.

(ج) تمّ اختيار عيّنة البرامج والجرائد والمجلات التي سيجار إلى رصدها، بالإضافة إلى إعداد شبكات لرصد المضامين الإعلاميّة موزّعة على نشرات الأخبار- برامج «التوك شو» الاجتماعي - برامج الترفيه - المسلسلات اللبنانيّة - المجلات - الصحف المكتوبة - البرامج الإذاعيّة. من ثمّ، تمّ توزيع العمل على أعضاء الفريق، وتمّت عملية الرصد خلال المدة الزمنيّة المتروحة بين أواخر شباط لغاية أوائل نيسان ٢٠١٠. وقد تمّ تدريب الفريق على كيفية الرصد واختبار الشبكات.

(د) تحضير مقابلة نصف موجهة لإجرائها مع عيّنة من الإعلاميين والإعلاميات نوي/نوات صلة بالمضامين المرصودة لمعرفة تحسّسهم/هنّ على الموضوع، والإطلاع على مقارباتهم/هنّ بالعمل، وآرائهم/هنّ حول التغطية الإعلامية بشكل عام لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وحددت العيّنة المكوّنة من حوالي ٣٠ إعلامي/إعلاميّة.

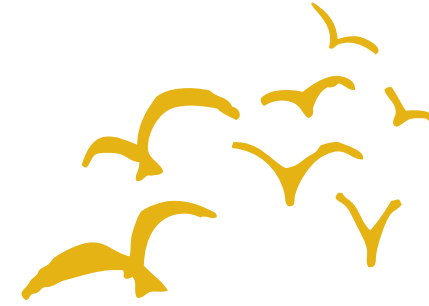
(هـ) التحضير لإجراء حلقات نقاش مركّز مع مجموعات من اللبنانيين/اللبنانيّات من مختلف المحافظات اللبنانية لمعرفة تفضيلاتهم/هن وآرائهم/هن بخصوص الإعلام وتغطيته للموضوع، واقتراحاتهم/هن لتحسين المعالجة الإعلامية. خصّصت حلقة نقاش لفنانين/ات، كتبة سيناريو ومخرجين لمعرفة مقاربتهم/هن وتحسّسهم/هن على الموضوع وكيف يعملون/تعملن على إدراجه في أعمالهم/هن.

(و) الاستعانة بمجموعة من الإعلاميين/ات الشباب لتزويدنا بالمعطيات الواردة في الصحف في الفترة الأخيرة والوثيقة الصلة بموضوعنا، وذلك لتحقيق هدفين: الأول تحسيسهم/ن على الموضوع، وإشعارهم/ن بالمسؤولية إزاء ما يكتبون/يكتبن ووضع أعمالهم/ن باستمرار أمام احتمال المساعلة من قبل الجهات الباحثة.



أبرز النتائج

الصعوبات، التحديات والعوامل الميسرة



بخصوص المعالجة الخيرية المكتوبة والمرئية

وبعيداً عن إدعاء الدقة وعن تحميل الأرقام التي تمّ الحصول عليها أكثر مما تحتمل، فإنّه يمكن القول أنّ اتساع شبكات الرصد الذي جعل الفريق يعمل فوق طاقته البشرية وإمكاناته المادية أمداً بمؤشرات مكنتنا من رسم صورة واضحة إلى حد ما لأوجه هذه المعالجة، وأضاء على جوانب المروحة في المعالجة الإعلامية وعلى جوانب التقدّم التي يمكن البناء عليها لتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال، لا سيّما إذا ما عملنا على ربط هذه الجوانب مع ما تقدم به الإعلاميون/ات وكتبة السيناريو والممثلين/ات، والجمهور نساء ورجالاً، ومع الحراكات التي حملتها السياقات المحيطة بالمعالجة كما سبق وتقدّم في التقرير، سعياً منا لإكمال الدائرة التي تساعدنا قدر الإمكان على فقه معاني المعالجة الإعلامية المحاطة بالكثير من المفارقات، المتميّزة بالكثير من التشعبات.

وتسهيلاً للعمل وإضفاء معانٍ أعمق على النتائج التي تمّ التوصل إليها كان لا بدّ من تقسيم المعالجة إجرائياً إلى أنواع ثلاث: الأول له علاقة بكلّ ما هو خبري من جرائد ومجلات ونشرات أخبار، الثاني له علاقة بالبرامج المعدّة خصيصاً لموضوعات محدّدة ومنها البرامج الإذاعية برامج التوك شو الاجتماعية وبرامج الترفيه، الثالث يخصّ الدراما.

بخصوص ما هو مشترك على صعيد المعالجة الإعلامية الخيرية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، يتبين:

(أ) ضالة الحيز المعطى مكانياً أو زمانياً لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وإبعاده عن الواجهة ودفعه إلى الخلف.

إنّ تتبع أوجه المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في ضوء شبكات الرصد السبع التي أعدت خصيصاً لذلك كان عملاً شاقاً لأعضاء الفريق كافة، واعتريته العديد من النواقص والتميزات على مستوى رصد فحوى وتشعبات وامتدادات وخلفيات المعاني التي تحملها الرسائل الإعلامية، نظراً للأمور التالية:

(أ) التمايزات على مستوى تحسّس أعضاء الفريق على الموضوع، ودرجة جهوزيّتهم للرصد، لكون هذا الأخير يتطلّب تيقّظاً عالياً، يصعب توفّره لدى الجميع بالمستوى عينه، وحتى أحياناً يصعب توفّره بالزخم نفسه لدى الفرد الواحد في كل الأوقات، فكيف به على صعيد مجموعة أفراد؟

(ب) اتّساع العمل وانفلاشه بطريقة يفوق الإمكانيات المتاحة أمام الفريق:

– صعوبة إلتماس العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وضياعه في متاهات العنف بشكل عام وتعالقه مع العوامل الإثنية والعرقية والطبقية، ومع عوامل الجذب والإثارة كما هو حاصل في نشرات الأخبار.

– صعوبة البحث في رمزية العنف وإيحاءاته، وصعوبة البت فيما إذا كانت موجات الضحك أو البكاء محايدة جنديراً أم لا، كما حصل مع البرامج الترفيهية.

– صعوبة إلتقاط مدى إعطاء الوسيلة الإعلامية الأهمية للموضوع بالنظر إلى التداخل بين طبيعة الأعمال الصحافية المعتمدة، وبين التراتبية الهرمية المشيدة للأجندا الإعلامية وبين التراتبية على مستوى الوسائل عينها (تراتبية الموضوعات مع تراتبية الأعمال الصحافية مع تراتبية الوسائل الإعلامية، مع تراتبية إيلاء المهتمات) كما هي الفروقات بين الجرائد والمجلات ونشرات الأخبار.

بخصوص المعالجة القائمة على الإعداد البرامجي

يشمل هذا العنوان ثلاثة أنواع من المعالجات، المشترك فيما بينها أنها تستند إلى تخطيط مبرمج يصمم ويحدد أولويات وأجندة الموضوعات التي ستنناولها هذه البرامج، وقد أمكن من خلال شبكات الرصد المخصصة لهذا الغرض استخلاص التالي:

1. البرامج الإذاعية

- إيلاء مهمة المعالجة الإذاعية القائمة بغالبيتها على برامج البث المباشر الصباحي الحامل معه سلة منوعات من يوميات حياة الناس العادية المتكررة والمستجدة والقديمة بشكل كبير للنساء. أضف إلى ذلك، ضعف الحيز المعطى للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في المعالجة الإذاعية.
- انعكاس الحراكات الحاصلة على الأرض من قبل الجمعيات والمنظمات الناشطة وما تلاها من حراك قانوني على هذه المعالجة، ولو جزئياً. فلقد حاز العنف القانوني على الاهتمام الأبرز منها، وكان التركيز على الضحية التي هي على الأغلب من النساء، وتم إهمال الجاني إلى حد كبير.
- كلام المقدمين/ات عن أصحاب المشكلة وبإسمهم؛ وتضخيم بعض المقدمين/ات لأدوارهم/ن من خلال تصديهم/هن لمهمات ليست لهم/ن بالأصل أجهض المعالجة وحوّرها عن مسارها الأساسي.

2. برامج التوك شو الاجتماعي المتلفزة

- أتت أولويات المعالجة البرمجية متقاربة من أولويات المعالجة الخبرية، وبالتالي لم تتمكن من الذهاب بعيداً في عمق هذه الموضوعات وفي الخوض في أنواع العنف. وما زالت تفتقر المعالجة البرمجية إلى الكثير من المعطيات والإحصائيات. رغم ذلك، تم استخلاص ما يلي:
- معالجة برامج الحوارات الاجتماعية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي كانت غير مباشرة وليس من عنوان واضح وصريح لها.
- هناك حراك جندي على صعيد معالجي هذه الموضوعات، إذ بدأت الإناث تشغل حيزاً مساوياً للذكور على صعيد التقديم والإعداد، وبقي الرجل متحكماً بالصورة البصرية للمرأة لكونه بقي محتكراً الإخراج.
- ميل المعالجة البرمجية لصالح المسرحية والمشهدية على حساب الأشخاص المعنيين بها وعلى حساب الموضوع المطروح. ففي المعالجة البرمجية، لم تكن الاستعانة بالضيوف المختصين بهدف الاستفادة المعرفية بقدر ما كانت بهدف تعرية أصحاب المشكلة أمام الشاشة المرأة والتي بالنهاية بدا كل شيء يصبّ في خدمتها.

(ب) طغيان الطابع الخبري البسيط على هذه الموضوعات، فالأعمال الصحافية المرافقة لهذه الموضوعات كانت بغالبيتها إما أخباراً بسيطة أو تقارير أو تغطيات.

(ج) ارتباط التباين على مستوى جندرية إيلاء أمر هذه الموضوعات بالتراتبية الهرمية البطريركية للأجندة الإعلامية.

(د) مصادر المعلومات المعتمدة لمعالجة هذه الموضوعات على الأغلب تدور على نفسها ضمن الدائرة الصحافية عينها، فهي على الأغلب مراسلين، وكالات، وسائل إعلام أخرى، إنترنت، ونادراً ما تلجأ إلى مصادر أمنية وقضائية.

(هـ) معالجة هذه الموضوعات غالباً ما تعاني من نقص على مستوى التقيد بأخلاقيات المهنة وبقوانين الإعلام فيما يخص تسمية الأطراف المعنية بحادثة العنف بوضوح.

(و) إبراز شكل أحادي للعنف الجندي، إلى حد ما نمطي، يخال الناظر إليه وكأنه خارج السياق، ولشدة تكراره على الوتيرة نفسها يعطي انطباعاً وكأنه أمر طبيعي أو جزء من عادات الحياة اليومية.

(ز) انحياز المعالجة إلى الضحية أولاً وفعل العنف ثانياً بشكل أدى إلى إهمال الجاني، إن لم نقل إلى تجهيل الفاعل، وأدى إلى تحريك المشاعر أكثر منها إلى تحريك الأفكار.

(ح) إيلاء الأهمية لرؤية ما هو مرئي على مستوى إبراز أنواع العنف، فكانت الأولوية في موضوعات نشرات الأخبار إلى العنف الجسدي، وفي الجرائد إلى العنف اللفظي، وفي عناوين أغلفة المجلات إلى اللفظي والقانوني.

(ط) تراوح المعالجة بين البساطة والتسرع والإثارة والإجتزاء، وبين التعمق في الموضوع والبحث في أبعاده وخلفيته، وإن كانت الكفة مالت أحياناً إلى الصنف الأول. الحراك الإيجابي البارز أحياناً والخجول أحياناً على مستوى المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تمثل في التالي:

- النظر إلى أعمال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على أنها ظواهر إجتماعية دفع بالصحافيين/ات للخروج من أسر نمطية العمل الخبري البسيط، مكثفين جهودهم/ن، ساعين إلى إبراز معطيات وإحصائيات، وإلى استشارة المنظمات المعنية، وإلى شرح خلفيات الموضوع.

- الذهاب في المعالجة إلى ما هو أبعد من حوادث العنف لفتح آفاق جديدة للمعالجة.

- بوادر انتقال المعالجة الإعلامية من الصيغة الخبرية المبسطة والظرافية نحو طرح الموضوع للنقاش في حقل الفضاء العام.

وهذه البوادر تعود إلى ارتباط المعالجة الإعلامية بالسياقات الحاملة لجملة حراكات، من أبرزها الحراكات الحاصلة على مستوى التحركات والدراسات الهادفة لتفعيل القوانين وتعديلها.



- وقوع المعالجة البراجمية بين حدي المشهدية القائمة، من ناحية، على ترسيخ ما هو معياري ومثالي إنما نمطي مبرزاً صورة المرأة الصبورة المتفهمة لزوجها حتى وإن عتفها، وإيجاد صورة جديدة للمرأة المتقلبة من الضعف والذاهبة باتجاه الاستبداد المبالغ به خدمة للإثارة.

- اتسمت المعالجة البراجمية بتشتيت الأفكار وبمعاكستها بعضها للبعض الآخر لتفعيل المشهدية والحفاظ بالمحصلة على ما هو قائم، في هذه المعالجة بدا المقدم/ة ممسكاً بالخيط المتعاكسة الكفيلة بتحريك المشهدية، وتضخيم دوره/ها ليصبح هو/هي الموضوع على حساب معالجة الموضوع المطروح.

3. البرامج الفكاهية المتلفزة

- هذه البرامج ما زالت ممسوكة من الذكور تُحركها العقلية البطريركية الأبوية، وإن كان النساء يبدون فيها من حيث الشكل متحررات، متجرتات على الخروج عن المحظورات، راميات خلفهن الصورة النمطية السائدة عنهن أنهن رمز الحياة والعفة. تُعيد هذه البرامج إنتاج النظام الرمزي بشكل ساخر وعفوي يعطي الانطباع بأن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي هو أمر طبيعي يمكن التعايش معه واستلطافه والتمتع به.

- هذه المعالجة الفكاهية كثيراً ما تستخدم المشاهير لجذب الجمهور ولتسهيل عملية التماهي مع هؤلاء وإسقاط الأحلام والرغبات عليهم.

- هذه المعالجة الفكاهية كانت المكان الخصب لتمرير الدلالات اللغوية والصور الجندرية التمييزية بحق النساء، ومختلف الفئات المهمشة، وبالتالي هي افتقدت للحد الأدنى من أخلاقيات العمل الإعلامي القائم على احترام إنسانية الإنسان بغض النظر عن عرقه وجنسه ودينه، ووضعه الصحي والاجتماعي والعقلي.



المسافة بين واقع المعالجة الإعلامية للعنف الجندري وبين مرتجى الإعلاميين/ات

من خلال المقابلات نصف الموجهة التي أُجريت مع عينة من الإعلاميين والإعلاميات الذين/الوات يعملون/ن في مجالات ذات صلة بالعينة المرصودة، أمكن استخلاص الخصائص الجندرية للعينة والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

(أ) نمطية الحضور الجندري للإعلاميين/ات المشمولين في العينة موضوع الدراسة، الحاملة معها جملة دلالات رمزية تناغمت مع نمطية المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

(ب) بخصوص المصادر المعتمدة في موضوعات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، أبدت الإناث ميلاً واستعداداً أكثر من الذكور لخرق الدائرة النمطية الجندرية التي تعيد إنتاج نفسها، لكونها تتغذى من المجتمع والثقافة السائدة وتعود لتغذيها من جديد.

(ج) إيلاء المعالجة الإعلامية الأهمية لرؤية ما هو مرئي على مستوى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تلاقت مع المنحى الذكوري في عدم الحماسة للنظر فيما يجري في بواطن الأمور في الأمكنة الحميمة وفي الحيز الخاص الذي لزم للنساء. كذلك، إن إبراز المعالجة الإعلامية لشكل أحادي من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، إلى حد ما نمطي، تلاقى مع منحى ذكوري تجلى في معظم أجوبة الإعلاميين حول توقعهم بخصوص الأمكنة التي قد يحصل فيها ارتكاب عنف والأطراف المرشحة لارتكابه وتلك المرشحة لتلقي مفاعيله، والتي تميّزت بالتعميم لدى الذكور.

(د) تراوح المعالجة بين البساطة والتسرّع والإثارة وبين التعمق في الموضوع والبحث في أبعاده وخلفيته، كان لها مثيلها في أذهان الإعلاميين/ات على مستوى جندرية الخروج عن النمطية السائدة في المعالجة، مبدئين أفكاراً وآراء بعضها جاهز، وبعضها الآخر متفاعل مع الحراكات الحاصلة على أرض الواقع.

(هـ) ما حملته المعالجة الإعلامية من موقف نمطي ضماني مفاده أن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي هو موضوع يخص النساء وبالتالي ليس من الأهمية بمكان لوضعه في الواجهة وعلى الصفحات الأولى وفي المقدمات كان له نظيره في أذهان بعض الإعلاميين.

(و) إنَّ النقص الذي اعترى المعالجة الإعلامية على المستوى المهني والأخلاقي والمعرفي كان له تفسيره الضمني في كلام الإعلاميين/ات عن عوامل انجذاب الإعلام لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

(ز) الحراك الإيجابي البارز أحياناً والخجول أحياناً على مستوى المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، كانت له انعكاساته في تصورات وآراء واقتراحات الإعلاميين/ات لتفعيل المعالجة وإخراجها من أسر النمطية السائدة.

(ح) ضبابية المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي العائدة لضياح المسؤولية بين الإعلام والمجتمع وتداخل كل منها بالآخرى، كان لها ارتداداتها في أذهان الإعلاميين/ات.

الدراما بين تصورات ورؤى عينة من كتبها وممثلها وواقع معالجتها لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

من خلال مجموعة النقاش المركز التي أجريت مع عينة من القيمين على الدراما من كتبة وفنانين، أمكن استخلاص الملاحظات التالية:

(أ) رسمت الدراما الملامح العامة لشخصها بشكل بدا مصطنعاً، وخارجاً عن أي سياق ولا يحاكي واقع وتطلعات وأحلام النساء المعنفات.

(ب) رسم الدراما الملامح العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بشكل نمطي مبسط ومجتزاً جعلها غير قادرة على التغلغل في معيوش الناس العاديين، وغير متألّفة مع أنماط حياتهم اليومية.

(ج) بدت الحكمة من حيث الجوهر ضعيفة مسارها خطي، غير قادرة على مواكبة إيقاع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المتعرج الخبيث والمعيد انتاج نفسه على مختلف المستويات.

(د) بدا الحل مفبركاً ومصطنعاً لعدم استناده إلى أسس ومقومات على أرض الواقع، وبالتالي كان مصيره إعادة إنتاج العنف.

(هـ) لم تتمكن الدراما من إبراز جدلية أن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي هو حالة فردية واجتماعية بأن معاً.

(و) اصطناع الدراما صورة للمرأة القوية لا الصلبة بمعزل عن أية مقومات على أرض الواقع.

(ز) تحول الدراما إلى عمل صناعي خاضع للعرض والطلب ضعّف من إمكانية تعمّقها في معالجة لموضوعات الإنسانية، فعوضاً عن الخوض في تعقيدات موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وفي صعوبة تمثله، مال كتبة السيناريو والفنانين نحو الكلام عن هموم الدراما ومعاناتها والعنف الرمزي المسلط عليها من قبل الاحتكارات الإعلامية والمالية من ناحية، ومن قبل النظام السياسي الطائفي اللبناني من ناحية ثانية.

(ح) بحسب عينة من القيمين على الدراما من كتبة وفنانين، هناك تباين جندي في النظر إلى أسباب العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وميل لاصطناع صفات القوة والإيجابية للمرأة بمعزل عن مقوماتها الفعلية على الأرض عند المعالجة الدرامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. أضف إلى ذلك، تظهر الدراما الواقع المحصور بالأغنياء.

أشكال تموضع الجمهور إزاء المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

إنّ حلقات النقاش المركز حملت معها مجموعة آراء ووجهات نظر متنوعة بتنوع المشاركين/ات بها على مختلف المستويات، وهذا ما يمكننا من استخلاص التالي:

(أ) جندرية تفضيلات المشاركين/ات لوسائل الإعلام ولمضامينها كانت عاكسة لجندرية المعالجات الإعلامية عينها. ففي تفضيلات الجمهور المشارك نرى شيئاً من المحاكاة بين المرسل والمتلقي، أي بين واقع المعالجة ومفارقاتها والتباساتها وبين ما أتى به الجمهور من تناقضات، فيها من التعقيدات ما يبرهن على أنّ تعقيدات المشاهدة وفك الرموز لا تقل تعقيداً عن عملية الترميز.

(ب) قد يكون الاستماع إلى الجمهور بتمعن كفيلاً بأن يقدم مؤشرات على مكان المرابحة في المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الناتجة بجزء منها عن الإشكاليات المحيطة في العمل الإعلامي بشكل عام نتيجة وقوعه بين قطبي الجدلية والإثارة، بين الإعلان والإعلام، بين الخاص والعالم. فهم يريدون من الإعلام أن يقدم حلاً من ناحية، ولا يريدونه أن يتدخل من ناحية ثانية، يرون في طرحه لموضوعات تعد من المحرمات عملاً جريئاً ومفيداً وبالوقت عينه يتهمونه بأنّه يستغل الضحية لتحقيق سبق صحفي.

(ج) كذلك القراءة بين السطور لما تقدّم به المشاركون والمشاركات من آراء ومواقف واقتراحات كفيلاً بأن يساعدنا على تلمس الفروقات بين مقاربات الإناث للموضوع ومقاربات الذكور له.

(د) ما تقدّم به المشاركون/ات من آراء وملاحظات لا تقل أهمية عما تقدّمت به عينة الإعلاميين والإعلاميات يبرهن أنّ المعالجة الإعلامية بجزء كبير منها هي على صورة المجتمع والناس الذين تتوجه إليهم، فهي في حالة حراك مستمر إنّما داخل دائرة مغلقة تُعيد إنتاج ذاتها، بحيث يصعب معرفة من هو الطرف الكفيل بأن يغيّر في الآخر.

(هـ) المعالجة الإعلامية خصوصاً الذكورية منها التي لم تنجذب كثيراً للخوض في العنف النفسي، ولم تتمكن من الذهاب بعيداً في معالجة العنف الرمزي والاقتصادي، وكانت حذرة في مقاربة العنف الجنسي، وجدت أصداءً لها في أذهان المشاركين/ات، فبدت التباينات الجندرية على الجمهور المشارك الذي أغفل العامل الاقتصادي ولمحّ لما إلى القانوني، وكان ميل الذكور أكثر إلى اعتبار العنف الجسدي من أخطر أنواع العنف، مقابل ميل الإناث إلى اعتبار العنف النفسي هو الأخطر، وميل الطرفين إلى ترحيل العنف الجنسي إلى أدنى مراتب الخطورة.

(و) اقتراحات الجمهور لتفعيل الأداء الإعلامي في سبيل معالجة أفضل تلاقت إلى حد كبير مع اقتراحات أهل المهنة، ومع جندرية هذه الاقتراحات.

التوصيات

- الانفتاح والتواصل بين الجمعيات والمنظمات الناشطة للعمل على مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، كي تعمل على مزيد من التنسيق فيما بينها.

- العمل على بناء داتا مشتركة بخصوص العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تساهم فيها مختلف الجهات المعنية بالموضوع وتغذيها باستمرار بالمعلومات.

(ج) للانطلاق من مرحلة النشاط على أرض الواقع لمرحلة تشكيل قنوات جديدة خالية من التمييز ومن التهميش لا بدّ من العمل على كسر الجمود بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لا سيّما الإعلاميين الذكور، وذلك عبر الخطوات التالية :

- تدريب وتفعيل مجموعات داخل منظمات المجتمع المدني على القيام بالاتصال، أي إيجاد مجموعات قائمة بالاتصال تعمل ليس فقط على ربط الجمعيات بالإعلام إنّما مهمتها الأساسية هي فرز الإعلاميين والإعلاميات وتصنيفهم إلى فئات، ومعرفة استعدادات كل فئة للتعاون، وحاجات كل منها، ومستويات اقتناعها بالموضوع. ومن ثم ربط الإعلاميين والإعلاميات بقطاعات أخرى من نقابيين، قانونيين، وقضاة، ومشرعين، وأكاديميين، وحالات، ومصادر معلومات.

- وضع آليات للانفتاح على شرائح عريضة من المواطنين في مختلف المناطق، بالتعاون مع مجالس الحكم المحلي والنوادي والمنظمات الشبابية، قوامها تنظيم لقاءات مع مجموعات من المواطنين/ات بحضور وسائل الإعلام والمبدعين ومنظمات المجتمع المدني، تحت عنوان الإعلام ودوره في مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بهدف الاستماع إلى هؤلاء وإلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم، سعياً لإيجاد جمهور مواطن مسائل متفاعل، قادر على إنشاء مرصد ومدونات ومواقع الكترونية، وإعلام بديل يصوّب على أماكن النجاح ويشجعها وعلى أماكن الخلل ويعمل على تعديلها.

- إصدار أدلة تدريبية للمدربين على الإعلام ودوره في مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بمساعدة أكاديميين متخصصين في مجالات عديدة ومتخصصين في العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وإعلاميين متمرسين في العمل الإعلامي.

وهذه الأدلة لا بدّ وأن تجيب على حاجات أربع وردت على لسان الإعلاميين/ات، ألا وهي:

١. البعد المعرفي بالموضوع، والذي قوامه التواصل مع الأكاديميين من مختلف الاختصاصات ومراكز الأبحاث لمعرفة المفاهيم واستيعابها وقراءة أبعادها وخلفيتها وسياقاتها، وقوامه أيضاً الذهاب عميقاً في أنواع العنف وأشكاله وتمظهراته، والأطراف المعنية به.

كي يتمكن هذا التقرير من فتح آفاق جديدة للتفكير، لا بدّ من فتح نقاش جدي وحقيقي في حقل الفضاء العام، ووضع موضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على أجندا الذهنية الاجتماعية، بتلاويها وتنوعاتها كافة. ويتطلب ذلك توفّر خطة صادرة عن الجهات المعنية بالموضوع، قوامها المبادرة والعمل على إيجاد نواة صلبة مكونة من مجموعة من إعلاميين، أكاديميين، ناشطين من الجمعيات الأهلية والمنظمات الشبابية، نقابيين، موظفين حكوميين، قانونيين ومشرعين، رجال الدين، وتربويين... وذلك لإطلاق الشرارة الأولى والإبقاء على الشعلة مستمرة، عبر القيام بالخطوات التالية:

(أ) بما أنّ المنطلق هو مفاهيمي في الأساس، فأبّه لا بدّ من الانفتاح على الجامعات ومراكز الأبحاث، وتحفيزها على بلورة ومناقشة المفاهيم، لا سيّما العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والعمل على إدراجه في مناهجها، وبرامجها البحثية.

(ب) لترجمة التفكير إلى سلوكيات حقيقية على أرض الواقع، لا بدّ لهذه النواة أن تصوّب عملها بالبداية على منظمات المجتمع المدني نفسها، متبعة المسار التالي:

- توعية أفراد هذه المنظمات على المفاهيم ومساعدتهم على هضمها وعلى وعي تعقيداتها، وتشابكها مع مفاهيم أخرى، وعلى ترجمتها في سلوكهم وداخل مجموعاتهم.

- العمل على تفعيل وتكوين المهارات التواصلية والإعلامية في داخل كل جمعية ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، وفيما بينها، وفيما بينها وبين الخارج لا سيّما الإعلام.

الحواشي

١. صندوق الأمم المتحدة للسكان، العنف ضد الفتيات والنساء: أولوية في الصحة العامة، نيويورك، ١٩٩٨.
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجريات الاجتماع ٨٥ المتضمن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، جنيف، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣.

٢. البعد المهني في مقارنة الموضوع، وقوامه الخروج عن النمطية السائدة، والبحث في آليات عمل لتكوين مهارات إعلامية متجددة قائمة على إكسابهم ملكة التقصي عن المعلومات من خلال الذهاب إلى عمق الأشياء، وعلى إكسابهم مهارات فتح نقاش حول موضوعات حساسة في حقل الفضاء العام.

٣. البعد الأخلاقي وقوامه اكتساب مهارات في كيفية التعاطي مع المصادر، مع أصحاب المشكلة، في كيفية العمل على عدم استغلالهم من أجل كسب أو سبق صحفي مفاعيله مدمرة على الصحة النفسية لهؤلاء وللجمهور المتلقي أحياناً.

٤. البعد التفاعلي مع منظمات المجتمع المدني وقوامه التفاعل الحقيقي القائم على مساهمة مستمرة ومتبادلة بين الطرفين، من خلال ورش عمل وجلسات استماع كل للآخر.

(د) العمل على إيجاد سياق قوامه الحراك المعتمل داخل المجتمع إزاء العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وذلك لتوفير بيئة حاضنة ومعززة بشكل غير مباشر للعمل الإعلامي المتجدد والمتحرك، وذلك يتحقق في حال أدرجت النواة المذكورة أعلاه في حساباتها التالي:

- المزيد من الإنفتاح على رجال الدين، وفتح نقاش حقيقي طابعه إنساني وحقوقى معهم حول كيفية الإجابة بحيوية ومرونة على التحديات التي تعترض مجتمعاتنا نتيجة الأوضاع المستجدة. إن نقاشاً هادئاً كهذا كفيل في حال ترددت أصداؤه في وسائل الإعلام أن يدفع قدماً بالموضوع.
- فتح نقاش مع أهل القانون ومع المشرعين من خلال مجموعة من الحقوقيين والقضاة المؤيدين والعاملين على مناهضة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والبحث معهم أولاً في آليات قانونية للحد من استغلال وسائل الإعلام لضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من أجل السبق الصحفي.
- فتح نقاش مع المبدعين والفنانين والأكاديميين حول أعمالهم والآليات التي تمكنهم من التفاعل والخوض في هذا الموضوع الإشكالي والمعقد.
- فتح نقاش مع مختلف الجهات الحكومية والإدارات الرسمية حول آليات العمل التي تمكنها من مواجهة أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المضرة منه والعلنية. لأن في ذلك تحقيق لمزيد من العدالة بين المواطنين والمواطنات، وتحفيز على مزيد من السلوك المواطن الذي غدت الإدارات بأمر الحاجة إليه لتفعيل عملها.
- فتح نقاش مع القطاعات الاقتصادية الخاصة والحكومية حول ما ينتج عن نشاطاتها من أشكال تمييز جندرية تولد عنفاً مباشراً وغير مباشر، وفي الآليات التي يمكن اعتمادها للحد من ذلك، لأن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الأخذ في التفاهم قد ينعكس سلباً على إنتاجية الأجيال الجديدة وعلى الاقتصاد عيونه.

